التعاون المصري التركي في المجال التجاري ومجال الطاقة الكهربائية ١٩٩٤–١٩٩٧

م.د. عمار ظاهر مصلح

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٣/١١ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٥/٢١)

ملخص البحث:

يتناول البحث التعاون المصري – التركي في المجال التجاري والطاقة الكهربائية ١٩٩٤–١٩٩٧ العلاقات التجارية بين مصر وتركيا ومحاولة كلا الدولتين تطوير تلك العلاقات ، اذ كان المسؤولون في كلا الدولتين لديهم طموح في وصول الميزان التجاري بينهما الى مليار دولار سنويا، وتطرق البحث أيضا الى التعاون في مجال الطاقة الكهربائية اذ ان مصر وتركيا تعدان من الدول المنتجة للطاقة الكهربائية ، وتعملان على تصدير تلك الطاقة من خلال شبكة تربط دول الجوار الجغرافي مع دول العالم.

يتكون البحث من محورين، تناول المحور الأول التعاون المصري التركي في المجال التجاري من خلال عدد من الزيارات والاتفاقيات التي تصب في ذلك الاتجاه، فضلا عن موقف مصر من مجموعة الثماني للتنمية D8 ودورها في تلك المجموعة.

اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على التعاون المصري–التركي في مجال الطاقة الكهربائية، وعلى الاتفاقيات التي كانت تجمع مصر وتركيا ودول المنطقة من اجل ربط هذه الدول بشبكة كهربائية يمكن من خلالها تصدير الكهرباء الى دول العالم.

Egyptian- Turkish Cooperation in Commerce and Electricity 1994-1997

Abstract:

This research tackles the Egyptian-Turkish Cooperation in Commerce and Electricity 1994—1997 ,the Commercial relations between Egypt and Turkey and the attempt of both countries to develop them. Officials of both countries had ambition to make the Commercial balance between them reaches a billion dollar annually . The research also deals with the Cooperation between both countries in Electricity Egypt and Turkey are both Electricity producing countries and export it through a network links their geographical neighbors with the world.

The research falls in two sections the first is Egyptian-Turkish Cooperation in Commerce through a number of visits and treaties that strengthen this trend as well as the Egyptian attitude against D8 and its role in that group.

The second section sheds light on Egyptian Turkish Cooperation in electricity that gather Egypt–Turkey and countries of the region to create an electrical network between these countries and henceforth to export electricity to the rest of the world.

المقدمة

شهدت تسعينيات القرن العشرين تطورا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص بين مصر وتركيا، ولعبت عوامل عدة في تطور تلك العلاقات منها الموقع الجغرافي لكلا الدولتين اذ انهما يقعان على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ويسيطران على اهم الممرات المائية في العالم، وكانت كل دول تنظر الى الاخرى على اعتبار انها بوابة لها الى دول المنطقة ، فمصر كانت تنظر الى تركيا بانها بوابة لها الى دول اسيا الوسطى واوربا ، اما تركيا فكانت تنظر الى مصر بانها بوابة لها الى الدول العربية والافريقية، فضلا عن العامل الجغرافي كان المسؤولون في كلا الدولتين في تلك المدة يعملون على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما ويحاولون ابعادها وفصلها عن العلاقات او المواقف السياسية ، وكان لتطورات العلاقات الاقتصادية الدولية اثرها على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين فالتوقيع على (اتفاقية الجات) دفع بكلا الدولتين الى زيادة التعاون مع بعضهما لمسايرة تلك الاتفاقية ومحاولة تجاوز سلبياتها.

اما ما يخص الطاقة الكهربائية فان كلا الدولتين مصر وتركيا تعدان من الدول المنتجة للطاقة الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من الاختلاف في كمية الإنتاج ،اذ ان انتاج تركيا للكهرباء اكبر من انتاج مصر، وكان هناك تعاون بينهما لاستثمار تلك الطاقة والمتاجرة بها مع دول المنطقة.

قسم البحث الى محورين تناول المحور الأول العلاقات التجارية والوسائل التي اتبعتها كلا الدولتين لتنشيط تلك العلاقات من زيارات المسؤولين وتبادل الوفود التجارية والتوقيع على عدد من الاتفاقيات التي تسهم في تنشيط التبادل التجاري ومساهمة مصر في مجموعة دول الثماني للتنمية، اما المحور الثاني فقد تطرق الى التعاون المصري التركي في مجال الطاقة الكهربائية واستثمار تلك الطاقة في المشروع الخماسي الذ ضم كل من مصر وتركيا والأردن وسوريا والعراق.

المحور الأول: العلاقات بين البلدين في المجال التجاري

أولا: واقع العلاقات التجارية وتطوراتها

توصف العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا بانها قوية ومتينة فيما يتعلق بالابعاد الثنائية والإسلامية، حيث تبنت الحكومتان سياسة تقوم على تقوية تلك العلاقات، وبذل الجهود المختلفة لتعزيز واثراء تلك العلاقات [1]، اذ يمثل الاقتصاد ركيزة أساسية في العلاقات المصرية التركية ، وثمة عوامل ساعدت على تقوية تلك الركيزة، منها المعوقات الاقتصادية الداخلية في كل من البلدين ونظرة كل منهما للأخر كشريك إقليمي مهم، فضلا عن الحرص المتبادل على تحييد الاقتصاد قدر الإمكان عن القضايا

السياسية ، وما يقترن ببعضها من خلافات وتباينات في وجهات النظر علاوة على حرص القيادات السياسية في البلدين على تدعيم تلك العلاقات وتقويتها [٢]

شكل التبادل التجاري بين تركيا ومصر جانبا مهما من جوانب العلاقات الاقتصادية والثنائية ويشغل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومتين المصرية والتركية [٣]، وكان للاهتمام المصري والتركي في تنشيط التبادل التجاري بينهما ان اتفقا على تشكيل لجنة مشتركة مصرية تركية في ١٤/شباط ١٩٨٨ لمتابعة النشاط التجاري والعمل على إزالة العقبات امام تنشيط ذلك التبادل من اجل تدعيم علاقات التعاون القائمة بين البلدين، وكانت تلك اللجنة تعقد اجتماعاتها بشكل دوري في عواصم الدولتين [٤]

وكان من بين الاجتماعات التي عقدتها تلك اللجنة اجتماع عقد في القاهرة في ٢٥-٢٧ أيار ١٩٩٢ اتفق الجانبان خلاله على توقيع بروتوكول لتشكيل لجان فرعية في الجوانب المالية والسياحة والتجارة والنقل والصناعة والزراعة والتعاون الفني [٥] ،فضلا عن ذلك كان هناك تبادل للزيارات بين الوفود التجارية بين البلدين ، ففي نيسان ١٩٩٣ زار مصر وفد تركي مكون من ٢٣ رجل اعمال وبعد مباحثات قصيرة مع رجال الاعمال المصريين تم الاتفاق في ٥ نيسان ١٩٩٣ على انشاء جمعية الاعمال المصريين والأتراك التي كان لها دور في تنشيط التبادل التجاري [٦]

يمكن ملاحظة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال جدول الصادرات والواردات [٧]، اذ كان في تزايد مستمر خلال المدة ١٩٩١-١٩٩٢، لكن بشكل نسبي ضئيل ،ويبدو ان للاحداث الدولية والإقليمية انذاك اثرا في ذلك، ثم سرعان ما عاد حجم التبادل التجاري الى الارتفاع عام ١٩٩٣ حتى انه وصل الى ارقام قريبة من ٣٠٠ مليون دولار[٨]

كانت النخبة الحاكمة في مصر في منتصف التسعينيات على قناعة بضرورة توطيد العلاقات مع تركيا على جميع الأصعدة، ومنها بشكل خاص الجانب التجاري رغبة في تحقيق إيرادات اعلى بين البلدين تصل الى مليار دولارسنويا[٩]

ومن اجل تعزيز العلاقات المصرية التركية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية بشكل خاص قام الرئيس المصري السابق حسني مبارك [١٠] بزيارة الى تركيا في ١/شباط ١٩٩٤ والتقى بالرئيس التركي السابق سليمان ديميريل [١١]واجرى معه مباحثات ابدى خلالها الرئيسان ارتياحهما لتطور العلاقات الثنائية ، واتفقا على ضرورة زيادة وتعزيز تلك العلاقات في جميع المجالات، وقد تباحث الوزراء المرافقين للرئيس المصري مع نظرائهم الاتراك

موضوع تطوير العلاقات بين البلدين، وتقرر بهذا الصدد تطوير اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي المبرمة منذ عام ١٩٧٧[١٢] لتفي باحتياجات البلدين في الوقت الحاضر، واتفق الجانبان على توقيع اتفاقية تتناول الشؤون المصرفية من شأنها تمهيد الطريق لزيادة التعاون الاقتصادي ،وأكد الطرفان اهتمامهما لتعزيز أنشطة مجلس الاعمال التركي المصري مما يساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية بشكل ابعد من مستواها الحالي، وأكد وزير الاقتصاد المصري محمود محمد محمود أهمية التعاون الاقتصادي بين مصر وتركيا مشيرا الى ان زيارة الرئيس المصري الحالية لتركيا ستعطي دفعة قوية للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين البلدين في المرحلة المقبلة، وقال محمود ان الرئيس المصري يعطي أهمية لمشكلة التصدير في مصر، وانه سيعقد اجتماعا مع المصدرين لبحث مشكلة التصدير ووضع حلول عملية لها مما سيعطي قطاع التصدير دفعة قوية، وأشار محمود الى ان هناك اتفاقية للتعاون التجاري تم توقيعها في ٢٠ نيسان ١٩٧٦ كما ان هناك اتفاقا اقتصاديا وفنيا للتعاون بين البلدين وقع في كانون الاول ١٩٧٧ وأشار الى ان الرئيس التركي يرغب في تجديد هذه الاتفاقيات [١٣]

وعلى اثر ذلك اتفقت الحكومة المصرية والتركية على تشكيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وتجتمع بالتناوب في كل عام في مصر وتركيا ومهمتها مراقبة تنفيذ البرامج الاقتصادية التي تساهم في تعزيز اقتصاد البلدين في المجالات التجارية والصناعية والسياحية [١٤]

وبعد زيارة الرئيس مبارك الى تركيا بحوالي ثلاثة اشهر زار الرئيس ديميريل مصر بدعوة من نظيره المصري في ٦ايار ١٩٩٤، واستغرقت تلك الزيارة ٧ ساعات، وكانت مسالة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين محط اهتمام المسؤلين خلال تلك الزيارة، اذ اكد الرئيس ديميريل ان بلاده تسعى الى زيادة حجم التبادل التجاري مع مصر الى مليار دولار سنويا[١٥]، واعلن الرئيس مبارك خلال مؤتمر صحفي ان مباحثاته مع ديميريل تركزت على العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين في المجال التجاري والسياحة والبنوك ،مشيرا بقوله "اننا اتفقنا على ان تجتمع اللجنة العليا المشتركة في حزيران او تموز القادم لمناقشة عدد كبير من الاتفاقيات الخاصة بالعلاقة الخاصة بالعلاقات الثنائية والتي نعتبرها هامة جدا" [١٦]

تشير بعض المصادر الى ان عملية رفع حجم التبادل التجاري الى مليار دولار سنويا ممكن ان يتحقق في غضون فترة مقبلة ليست بالطويلة في حال تمكن البلدين في توفير مايلزم لتحقيق ذلك من خلال مشاركة كلتا الدولتين بشكل مستمر وفعال في المعارض والأسواق الصناعية والتجارية لدى الطرف الاخر ، وتقوية وتنشيط اتصالات

رجال الاعمال بين البلدين وتطوير خطوط النقل المباشر بينهما، والاهم تنشيط اللجنة الاقتصادية المشتركة لتاخذ دورها المنشود [١٧]

وحسب ماتم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس ديميريل الى مصر في أيار ١٩٩٤ لاجتماع اللجنة العليا المشتركة، قام رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي[١٨] على راس وفد وزاري بزيارة الى تركيا للمدة في ٤تموز ١٩٩٤، والتقى هناك بالرئيس ديميريل وسلمه رسالة من الرئيس المصري ، واجرى محادثات مهمة معه حول تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين مصر وتركيا، وعقد صدقي جلسة مباحثات مع نظيرته رئيسة الوزراء التركي تانسو تشللر[١٩] تضمن النقاش حول دعم التبادل التجاري والعمل على زيادته الى مليار دولار في السنوات القادمة[٢٠]

وناقش صدقي تدابير رفع المستوى التجاري وزيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من خلال ابرام اتفاقية جديدة للنقل البري للركاب والبضائع بين البلدين وتشغيل خط ملاحي منظم بين الإسكندرية واستنبول عن طريق شركة مصرية وأخرى تركية والتوقيع على اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني لزيادة التبادل التجاري في السلع المطلوبة بين الطرفين [٢١]

وفيما يخص الاتفاقية الجديدة للتعاون الاقتصادي فقد تناولت تلك الاتفاقية العمل على تشجيع وتنويع التعاون الاقتصادي والفني بين المؤسسات الاقتصادية والشركات في اطار التشريعات السارية في بلدانهم ، وتشمل مجالات التعاون المنصوص عليها انشاء وتشغيل المؤسسات التقنية والصناعية المشتركة وتبادل الخبراء والمستشارين والوثائق والمعلومات وتنظيم الرحلات البحثية والندوات وتنظيم المعارض، وتضمنت الاتفاقية أيضا الاتفاق على انشاء لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري لحل جميع المشاكل التي قد تنشأ ، ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات لمواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين [٢٢]

ان الاهتمام المصري والتركي في تطوير علاقتهما التجارية يعود الى عاملين مهمين أولهما ان النخب الحاكمة في كلا البلدين كانت داعمة لتلك العلاقات وذلك يعود الى التوافق في وجهات نظرهما تجاه القضايا السياسية والإقليمية والدولية، ذلك الامر جعل البلدين يعملان على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والتنسيق بينهما لمواجهة التطورات والتكتلات الاقتصادية الدولية وخاصة بعد توقيع على اتفاقية الجات[٢٣] التي تفرض ضرورة التعاون بين البلدين لمواجهة سلبياتها، وثاني تلك العوامل يتمثل في ان كلا البلدان كان ينظر للاخر كطرف تجاري واقتصادي مهم للتعامل الاقتصادي مع

أسواق البلدان الأخرى، وهنا تظهر أهمية تركيا بالنسبة لمصر في التعامل الاقتصادي مع جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز التي ترتبط بتركيا من خلال علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية، وكذلك الامر بالنسبة لمصر فتركيا تنظر اليها كطرف هام في التعامل الاقتصادي مع الأسواق الافريقية،[٢٤]

ويمكن تأكيد ذلك من خلال تصريح الرئيس التركي ديميريل في ٦ أيار ١٩٩٤ الى " ان مصر هي بوابة البلاد العربية وافريقيا وتركيا هي بوابة الجمهوريات الإسلامية والاسيوية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتوجد بها امكانيات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والفرصة الان متاحة ومهيأة امام البلدين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات"[٢٥]

كانت تركيا تواجه صعوبات في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا، بسبب المعارضة الروسية للتواجد التركي فيها، ولهذا كانت تركيا ترحب بالتعاون مع مصر في هذه الجمهوريات بالنظر الى ما تملكه مصر من عناصر قوة مؤثرة في تلك الجمهوريات يمكن لتركيا الإفادة منه، وتتمثل تلك العناصر في القدرات الثقافية لمصر في مجال الازهر والتعليم الديني التي يمكن ان تدعم العلاقات والمشروعات الاقتصادية المشتركة في جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية (الجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقا)، فضلا عن الامكانيات السياسية لمصر سواء في اطار الجامعة العربية او منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ مواقف عربية وإسلامية اكثر إيجابية تجاه تلك الجمهوريات، هذا فضلا عن ان تركيا يمكن ان تستفاد من ثقل مصر الافريقي في إقامة مشاريع مشتركة في افريقيا[٢٦] ،كما عملت الحكومة المصرية على اجراء كافة الاستعدادات لدعم وتذليل العقبات امام المصدرين ورجال الاعمال المصريين ،وحل المشاكل التي تعيق التدفق التجاري بين البلدين[٢٧]

كان للجهود التي قامت بها الحكومتان المصرية والتركية ، منها زيارة مبارك لتركيا في شباط ١٩٩٤ وزيارة ديميريل لمصر في أيار ١٩٩٤وزيارة عاطف صدقي لتركيا واجتماع اللجنة العليا المشتركة في تموز ١٩٩٤، كلها ساهمت في رفع حجم التبادل التجاري من ٣١٨مليون دولار عام ١٩٩٤ الى ٤٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٥، فقد ارتفعت الصادرات المصرية الى تركيا من ١٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ الى ٢١٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول الصادرات والواردات بين تركيا ومصر[٢٨]

قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة الى تركيا في ١١تموز ١٩٩٦ والتقى بالرئيس التركي ديميريل الذي اكد على ضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، وقال انه سيعمل على زيادة

نشاط هذه العلاقات من خلال تنشيط اعمال اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين لبحث افضل الوسائل لتنمية هذه العلاقات ، وبحث الرئيس المصري مع رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان[٢٩] والسيدة تانسو تشللر ترتيبات إنجاح اللجنة العليا المشتركة وتفعيل اللجان الوزارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ومحاولة الوصول به الى مليار دولار[٣٠]

وقال الرئيس ديميريل "لقد وضعنا هدفا متواضعا وهو يجب ان يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى مليار دولار في اقرب فرصة ممكنة ، حيث ان هناك إمكانيات وطاقات متاحة يمكن الاستفادة منها بالتعاون المشترك بين الجهات المعنية في البلدين وسوف تتم زيارات متبادلة بين رجال الاعمال في مصر وتركيا [٣١]

وبعد عودة الرئيس المصري من تركيا كلف وزير التجارة والتموين المصري احمد جويلي[٣٢] بدراسة وسائل تحفيز انشطة التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر وتركيا، وبدوره وجه الوزير بتكليف الممثل التجاري والمستشار التجاري في انقرة باجراء دراسة وافية عن السوق التركية واحتياجاتها من السلع المصرية سيما وان تركيا تعد نقطة ارتكاز لتسويق المنتجات المصرية وتصريفها نحو جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية، وأشار الوزير الى ان الميزان التجاري يميل لصالح تركيا ونحن نعمل على زيادة الصادرات لاحداث التوازن في الميزان التجاري، تلك الإجراءات كان لها دور في رفع حجم التبادل التجاري [٣٣]

وساهمت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان الى مصر في ٢ تشرين الأول ١٩٩٦ والتي اسغرقت يومين في التوقيع على عدد من الاتفاقيات التي تدعم التبادل التجاري وكان يرافق اربكان وفد ضم ٢٤٠ شخص معظمهم من رجال الاعمال والتقى اربكان بنظيره المصري كمال الجنزوري[٣٤]، ،وتم عقد اجتماع للجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين في ٤ تشرين الأول ١٩٩٦ وجرى خلال ذلك الاجتماع التوقيع على اربع اتفاقيات لدعم التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين منها اتفاقيات بشأن التجارة وتوسيع الاستثمارات التركية المصرية [٣٥]، ومنها اتفاقية لتفعيل التعاون التجاري بهدف الوصول بحجم التجارة بينهما من ٤٥٦ عام ١٩٩٥ الى مليار دولار خلال العام ١٩٩٧[٣٦] واشار اربكان الى ان تحقيق ذلك سيلقى بكامله على مجموعة العمل المشترك المقترح تشكيلها من رجال الاعمال والخبراء والوزراء في البلدين[٣٧]، واقترح اربكان على الجنزوري خلال اجتماعهما على إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء الاسكندرونة لتصدير هذه المنتجات الى دول اسيا الوسطى ،وردا على ذلك المقترح أشار الجنزوري بان ذلك يعزز وضع تركيا بوصفها بوابة

للتعامل مع جمهوريات اسيا الوسطى وتزيد من هذا المنطلق تعاونها مع مصر ودول عربية أخرى [٣٨]

وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك اكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين للدخول في بحث مشترك اكثر فاعلية لغرض التعاون بين البلدين للمشاريع المشتركة ، وشجع ذلك الامر تركيا في سعيها لاقناع مصر وغيرها من البلدان العربية بإمكان الاعتماد عليها او التعاون معها كوسيط مهم للتعامل مع الجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز [٣٩]، واتفق الطرفان في ٤ تشرين الأول ١٩٩٦ على استخدام جميع الوسائل لتسهيل عملية التبادل التجاري وبذل اقصى الجهود من اجل زيادة حجم التبادل التجاري واتفقوا على تسهيل زيارات رجال الاعمال والتجار بين البلدين[٤٠]

وعلى اثر ذلك تزايد عدد الزيارات والاتصالات المتبادلة بين رجال الاعمال في البلدين، ففي المدة ٢٠-٢٣ اذار ١٩٩٧ زار مصر وفد ضم ٢٢ من رجال الاعمال الاتراك لاجراء اتصالات مع نظرائهم المصريين بغرض تنشيط التبادل التجاري بين البلدين ،وتدعيم العلاقات بين دوائر القطاع الخاص[٤١]

والتقى الوفد التركي بوزير التجارة والتموين المصري احمد جويلي الذي اكد على ضرورة دفع العلاقات التجارية المصرية التركية الى المزيد من النشاط، واكد على ضرورة قيام الشعبة المصرية التركية للتجارة بزيادة نشاطها والعمل على زيادة التبادل التجاري مع الجانب التركي من اجل تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات المصرية التركية ،وأشار الوزير الى انه يجري ترتيب لقاءات عمل بين رجال الاعمال الاتراك وممثلي الشركات التركية الموجودين في القاهرة لزيارة سوق القاهرة وبين نظرائهم من المنتجين والمصدرين المصريين للسلع التي تحتاجها السوق التركية خاصة في مجال النسيج والزجاج وبعض المنتجات الاستهلاكية المتنوعة[٤٢]

زار وفد من جمعية رجال الاعمال المصريين تركيا في تموز ١٩٩٧ ، للمشاركة في اجتماع الدورة الرابعة لمجلس رجال الاعمال المصري التركي في ٦-٨ تموز ١٩٩٧ وتم الاتفاق عل تأسيس شركة مشتركة للمقاولات تعمل في دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول البحر الأسود والدول العربية والافريقية[٤٣]

ومن الملاحظ لتلك الاتصالات وزيارات المسؤلين بين البلدين وما وقعوه من اتفاقيات اثر كبير في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، ويلاحظ من متابعة الجدول ان حجم التبادل التجاري بين البلدين اخذ بالتزايد المستمر ففي عام ١٩٩٠ كان حجم التبادل التجاري ١٩٦ مليون دولار ارتفع في السنوات اللاحقة الى ٢٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٣ وتضاعف الى ٤٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ والى ٧٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٧[٤٤] .

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا عام ١٩٩٧ حوالي ٧٠٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٣٠% من عام ١٩٩٦، وكان لرغبة الجانبان في زيادة حجم التبادل التجاري خاصة بعد تشكيل المجلس المشترك لرجال الاعمال المصري التركي منذ عام ١٩٩٣، وكانت اجتماعات المجلس تطرح مشروعات تجارية جديدة وكان المجلس يتبنى سياسة السعي الى فتح افاق جديدة من التعاون الذي لايقتصر على ثنائية البلدين بل تقوم كل من مصر وتركيا بالسعي الى ادخال دول جديدة في هذه المجالات من دول افريقيا والدول العربية كما تسعى تركيا من جانبها الى ادخال دول وسط اسيا والبلقان، واكد السفير المصري في انقرة محمد مهدي فتح الله الى انه يوجد اتفاق وصيغة تفاهم بين مصر وتركيا على تطوير مفهوم هذا التعاون الجديد [٤٥]

ويلاحظ أيضا من متابعة الجدول ذاته ان ميزان التبادل التجاري بين البلدين فيه فائض لصالح تركيا ويعود ذلك الى ان معدل الصادرات التركية الى مصر اكثر من الصادرات المصرية الى تركيا، وقد يكون وراء ذلك أسباب كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر مستلزمات انتاج تستخدم في السلع الوسيطة تقوم مصر باستيرادها من تركيا رغم انتاجها في مصر ،ويعود ذلك الى انخفاض تكلفة الاستيراد مقارنة بسعرها في الداخل المصري [٤٦]، لكن ذلك الفائض كان يتقلص بشكل مستمر خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٧ لصالح مصر عام ١٩٩٧ وذلك بسبب زيادة الصادرات المصرية الى تركيا، فقد كان الفائض لصالح تركيا يتقلص من ١٢٣ مليون دولار ١٩٩٠ الى ١١٤ مليون دولار عام ١٩٩٢ وصولا الى ٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ و٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٧ وصل الميزان التجاري الى ٩٤ مليون دولار لصالح مصر. لقد قفزت الصادرات المصرية الى تركيا من ٢٧٢ مليون دولارعام ١٩٩٦ الى مايقارب ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧. ويبدو ان وصول حكومة اربكان عام ١٩٩٦ والتي سعت الى تطوير علاقات تركيا مع مصر والدول الإسلامية دورها في زيادة الصادرات المصرية الى تركيا، فيما انعكست الاحداث السياسية في تركيا عام ١٩٩٧ سلبا على صادراتها لمصر، اذ نلاحظ ان الصادرات التركية لمصر تقلصت من ٣١٦ مليون دولار عام ١٩٩٦ الى ٣٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٧[٤٧].

ويلاحظ من الجدول ان السوق التركية تمثل أهمية كبيرة لمصر في قطاع التصدير بالمقارنة بما تمثله السوق المصرية لتركيا فالصادرات المصرية تضاعفت من ٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٣٩٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ أي اكثر من خمسة اضعاف مقارنة بالصادرات

التركية الى مصر والتي كانت ١٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٢ وصلت الى ٣٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٧ أي اقل من ضعفين [٤٨]

وبالنظر الى ان تركيا اكثر تطورا من الناحية الصناعية بالمقارنة مع مصر الامر الذي أدى الى ارتفاع نسبة اسهام القطاع الصناعي في الصادرات التركية الى مصر ،اذ ان نسبة كبيرة من الصادرات التركية الى مصر تتمثل في أنواع عديدة من السلع الصناعية والالات والمعدات، وتليها في الأهمية السلع والمواد الغذائية، اما صادرات مصر من السلع الصناعية فانها تتصف من ناحية بتواضع نسبتها بالمقارنة بمثيلتها التركية ،وتتصف من ناحية ثانية باقتصارها على أنواع محددة نسبيا من المنتجات حيث تتكون في معظمها من المصنوعات القطنية، وينطبق ذلك ايضا على الصادرات من السلع الزراعية (ارز وقطن خام ودوار عباد الشمس)، بينما ارتفعت نسبة الصادرات المصرية من النفط من ٤٣% عام ١٩٩٢[٤٩] ووصلت الى حوالي ٧٠% من اجمالي الصادرات المصرية الى تركيا عام ١٩٩٦ ، وارتفعت هذه النسبة الى ٧٨.٧٦% في النصف الأول من عام ١٩٩٧. وجدير بالذكر ان اجمالي الصادرات المصرية الى دول العالم عام ١٩٩١ توزع بنسبة ٤٠% للوقود والمعادن والفلزات و٢٠% للسلع الأولية الأخرى و٤٠% لسلع الصناعية، بينما شكلت السلع الصناعية نسبة ٧٧.٩% من اجمالي الصادرات التركية عام ١٩٩١ وزادت الى ٨٢.٨% عام ١٩٩٢ و ٨٧.٤% عام ١٩٩٥ وبلغت ٨٥.١% عام ١٩٩٦[٥٠]

ومما لاشك فيه ان اختلال الميزان التجاري لصالح تركيا يفرض على مصر مسؤولية تطوير صناعاتها الوطنية وتدعيم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية بما في ذلك السوق التركية[٥١]

جدول للصادرات والواردات التركية لمصر، القيمة بملايين الدولارات

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات	١٦٠.١	١٦٨.٥	١٧٣.٤	١٩١.٤	١٩٤.٥	٢٤٦.١	٣١٦.٢	٣٠٤.٤	٤٧٤.٢
الواردات	٣٦.٩	٤٨.٤	٥٨.٨	١٠٥.٠٦	١٢٤.٢	٢١٠.٦	٢٧٢.٣	٣٩٨.٨	٣٩٢.٩
حجم التبادل التجاري	١٩٦.٩	٢١٦.٩	٢٣٢.٣	٢٩٦.٤	٣١٨.٧	٤٥٦.٧	٥٨٨.٦	٧٠٣.٣	٨٦٧.١
ميزان التبادل	١٢٣.٢	١٢٠.١	١١٤.٦	٨٦.٣	٧٠.٣	٣٥.٤	٤٣.٨	٩٤.٤-	٧.٢

المصدر:

Neva Bayazit, Türkiye -Misir Ticari İliskileri, Yüksek Lisans Tezi, Marmara Üniversitesi, Ortadogu Arastirmalari Enstitusu, 2009, S.52.

ثانيا: مصر ومجموعة الثماني للتنمية Development Group 8 (D8)

كان رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان صاحب مبادرة تأسيس مجموعة الثماني للتنمية باسم "مجموعة الثماني الإسلامية" ورأى في اختيار بلدانهم (تركيا ومصر وايران وباكستان وماليزيا واندنوسيا وبنكلادش ونيجيريا) ان تكون من اكبر الدول الإسلامية الاسيوية والافريقية سكانا واقتصادا ،[٥٢] وكان اربكان يعتقد ان عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي غير ممكنة في المستقبل، فطالما اعلن اربكان ان الاتحاد الأوربي ليس الا نادي مسيحي وليس لتركيا خيار من تعزيز تعاونها مع العالم الإسلامي[٥٣]

في البداية ترددت الحكومة المصرية في قبول الانضمام الى هذه المبادرة ، وبخاصة مع ما اثاره تولي اربكان – المعروف بتوجهاته الإسلامية الاخوانية حسب وصف وزير الخارجية المصري عمر موسى[٥٤]– رئاسة الحكومة في تركيا ، من شكوك وقلق في العالم حول توجهاته ،وأيضا بسبب ان طرحه لهذه المبادرة لم يكن محددا بوضوح أهدافها وتوجهاتها، لكن الخارجية المصرية قدرت انه من

الأفضل مشاركة مصر عن هذه المبادرة ، وان عليها ان تعد نفسها ليكون لها تواجد مؤثر فاعل في تحديد مسار وتوجهات هذه المجموعة خاصة وانها تلقت من تركيا إشارة بضرورة مشاركة مصر وفق ما تملكه من دبلوماسية عقلانية وسياسات معتدلة بعيدة عن الأيديولوجية ، كما كانت رسائل اربكان لمصر وعن طريق وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالله غول والذي كانت تربطه بمصر وبعمر موسى علاقات شخصية ومهنية ،انه يعول على مساهمة الدبلوماسية المصرية في مساعدة اربكان وبالتعاون مع الخارجية على اقناع اربكان بتغيير اسم المجموعة من مجموعة الدول الإسلامية الى مجموعة الثماني للتنمية D8 وتكون تحت هذا الاسم اكثر قبولا لدى المجتمع الدولي وبعيدا عن الشكوك والمخاوف من ان تكون لها توجهات أيديولوجية إسلامية، وتقديم الخبرة الفنية للنواحي الإجرائية والدبلوماسية اللازمة لانشاء المجموعة، وتحديد الهدف الأساسي لهذا التجمع في التعاون من اجل التنمية[٥٥]

وقد شاركت مصر في اجتماعات المجموعة كافة ابتدا باجتماع لجنة خبرائها في انقرة في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ الذي افتتحه اربكان ، مرورا باجتماع وزراء خارجيتها في استنبول في كانون الثاني ١٩٩٧ واجتماع خبرائها في انطاليا في ١٣-١٤ اذار ١٩٩٧ واجتماع لجانها الفنية في انقرة في ٢-٣ أيار ١٩٩٧ واجتماع خبراء التجارة في القاهرة في ٤-٥ حزيران ١٩٩٧ باعتبار ان مصر منسقة المجموعة في هذا القطاع ، وانتهاء بقمتها الأولى في استنبول في ١٥ حزيران ١٩٩٧ وصدر في ختام تلك القمة اعلان استنبول واهم ما تضمنه مايلي:

١-اعلان تأسيس المجموعة رسميا وإقرار ميثاقها تحت اسم مجموعة الثماني للتنمية

٢-البدء في تنفيذ ستة مشروعات كبرى لدعم التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة من بين ٥٥ مشروع تقدمت به هذه الدول ، ومن هذه المشروعات الستة مشروع مصري خاص بإنشاء الشركة الدولية للتسويق.

٣-تشجيع تأسيس مجالس اعمال مشتركة من خلال غرف التجارة والصناعة والأجهزة المعنية في الدول الأعضاء.

٤-اختيار مدينة استنبول مقرا للأمانة العامة للمنظمة.[٥٦]

لاقى الدور المصري تقديرا كبيرا من الحكومة التركية ومن باقي الدول الأعضاء ،وكان تاثيره في تهدئة القلق الذي انتاب دوائر عديدة في العالم حول ماوراء هذه المبادرة [٥٧]، ولكن بعد خروج اربكان من السلطة على اثر اجباره على الاستقالة في ١٨ حزيران ١٩٩٧ أي بعد ثلاثة أيام من قمة استنبول، اخذت تركيا منحنى اخر كاد ان يعصف بالمجموعة نظرا للتوجه العلماني للحكومة

التركية، لكن الدول الإسلامية المشاركة وعلى راسها مصر حرصت على بقاء المجموعة بينما حرصت تركيا على تغيير اسمها الى مجموعة D8 واختصار يشار اليها Developing 8الثمانية للتنمية [٥٨]

تبدو مصر مهتمة بدرجة كبيرة بتفعيل هذه المجموعة وبخاصة في القطاع التجاري الذي تتولى مهمة تنسيقه، واهتمت مصر منذ إقرار هذا المشروع في قمة استنبول باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه ، ففي ٢٧ تموز ١٩٩٧ بدأ اتحاد الغرف التجارية في مصر يتلقى طلبات من رجال الاعمال الذين سيشاركون في إقامة الشركة العالمية للتسويق والتي ستكون القاهرة مقرها الرئيسي ، كما سيكون لها فروع في بقية الدول الأعضاء[٥٩]

المحور الثاني : المشاريع المشتركة في الطاقة الكهربائية (المشروع الخماسي)

اقترحت الحكومة التركية في العقد الثامن من القرن العشرين مشروع للربط الكهربائي بين خمس دول إقليمية (تركيا ومصر وسوريا والعراق والأردن)، واستضافت العاصمة التركية انقرة الجولة الأولى من المباحثات للمدة من ١٦-١٧ كانون الثاني ١٩٨٩ ، واعلن المجتمعون الموافقة الاولية على المشروع واكدوا رغبتهم في إقامة تعاون مشترك من اجل زيادة التنمية والطاقة في دولهم [٦٠]

وانعقدت الجولة الثانية في عمان في ٣-٤-نيسان ١٩٨٩ وعقب هذه المباحثات أعلنت الحكومة التركية انه "سيتم في مرحلة أولى ربط الشبكة الكهربائية المشتركة لتبادل الطاقة الكهربائية بين تركيا ومصر والعراق وسوريا والأردن والتي قد تنظم اليها مستقبلا السعودية والامارات والكويت ، وفي مرحلة لاحقة سيتم استخدام هذه الشبكة كجسر لتبادل الطاقة بين بلدان المنطقة والبلدان الاوربية عبر تركيا متى رغبت الدول العربية المعنية في ذلك"[٦١]

انعقدت الجولة الثالثة في دمشق في ١٠-١١ تشرين الأول ١٩٩٢ ووافق المجتمعون على البدء في المرحلة الأولى من الربط البيني للأنظمة الكهربائية للدول الخمس واعداد صيغة تسويقية عامة [٦٢]

فيما انعقدت الجولة الرابعة في عمان في١٤ حزيران ١٩٩٣ وتوصل المجتمعون الى توافق في الآراء حول تنفيذ المشروع على مرحلتين الأولى لربط الشبكتين المصرية والاردنية والثانية ربط الشبكات التركية والعراقية والسورية[٦٣]

وقام وزير الكهرباء المصري ماهر اباظة بزيارة الى تركيا برفقة الرئيس المصري في الأول من شباط ١٩٩٤، وبحث اباظة مع نظيره

التركي فيصل اتاسوي Veysel Atasoy سبل دعم التعاون بين البلدين في مجال الطاقة الكهربائية ، واعلن وزراء الكهرباء في مصر وتركيا وسوريا والأردن والعراق سوف يجتمعون في القاهرة في السادس من أيار القادم لمناقشة الترتيبات الخاصة بالمشروع الكهربائي، وأشار اباظة ان تركيا فازت بالعطاء لتنفيذ المرحلة التي تمر في الأردن وسوريا وتركيا لانه كان افضل العطاءات من حيث السعر والجودة [٦٤]

شهد التعاون المصري التركي في مجال الكهرباء تطورا ملحوظا فقد وقع الطرفان في القاهرة على بروتوكول في ٤ايار ١٩٩٤ تضمن تنظيم التعاون الفني بين البلدين في مجالات الكهرباء والطاقة غير التقليدية منها إقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية المائية والحرارية، ونقل وتوزيع الطاقة ، وعقد لقاءات بين الفنيين في البلدين مرة كل عام لتبادل وجهات النظر في مسائل الإدارة والنواحي الفنية المرتبطة بقطاع الطاقة، والاستعانة بالخبراء والاستشاريين في كلا البلدين وتبادل البحوث الفنية في هذا القطاع [٦٥]

وانعقد الدورة الخامسة للمشروع الكهرباء في القاهرة في ٨ أيار ١٩٩٤ وأعلنت مصر في افتتاح الدورة " ان مشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا سوف يساهم في دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة هذه الدول ، وانه يسير في خطوات واهداف واضحة ومحددة ، حيث سيتم في عام ١٩٩٧ تشغيل المرحلة الأولى من المشروع والتي تشمل ربط الشبكة الكهربائية المصرية بالشبكة الأردنية ، وان لجانا فنية قد تشكلت لمتابعة تنفيذ الربط الثنائي"[٦٦]

تقدر تكلفة المشروع بحوالي مليار دولار يتضمن مرحلتين الأولى لربط الشبكتين المصرية والاردنية والثانية لربط الشبكات التركية والعراقية والسورية بحلول عام ٢٠٠٢ ، ويساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل جزء كبير من هذه التكلفة [٦٧]، ويكون الربط بين الشبكتين المصرية والاردنية عن طريق كابل بحري طوله ١٣ كم وعلى عمق ٨٥٠ متر عبر خليج العقبة [٦٨]

واجتمعت اللجنة الخاصة بالربط الثنائي بين مصر والأردن في أيار ١٩٩٤ وتم الاتفاق على دفع العمل بمشروع ربط ثنائي عن طريق الكابل البحري الذي كان من المقرر ان يتم الانتهاء منه في بداية عام ١٩٩٧ ليتمكن البلدان من الاستفادة منه في اطار المشروع الخماسي، وفي نفس السياق أشاد وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي في الدورة الخامسة لدول المشروع الخماسي المنعقدة في القاهرة في ٨ أيار ١٩٩٤ بالجهد الواضح من جانب مصر لتنفيذ المشروع لإدراكها أهمية ربط الشبكة المصرية الأردنية[٦٩]

انظمت لبنان الى دول المشروع عام ١٩٩٦فاخذ يعرف بالمشروع السداسي وشاركت لبنان لأول مرة في اجتماع دول المشروع الذي عقد في دمشق في ٦-٧ تشرين الثاني ١٩٩٦. اما المرحلة الثانية من المشروع فتبدأ عام ٢٠٠٢ وتتضمن ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من بغداد حتى زاخو على الحدود ، ثم تصل الشبكة المشتركة الى انقرة وتلتقي بالخط المصري قرب استنبول [٧٠]

شهد مشروع الربط الكهربائي عام ١٩٩٧ تطورات عدة كان من أهمها: اولا الانتهاء في اب ١٩٩٧ من مشروع ربط الشبكتين المصرية والاردنية لتصبح الشبكة جاهزة للتشغيل قبل نهاية عام ١٩٩٧ وكلف المشروع ٢٥٠ مليون دولار منها ٨٠ مليون دولار تكلفة الكابل البحري وساهم في تمويلها الصندوق العربي للانماء ، وقد التقى وزيرا الكهرباء والطاقة المصري والأردني في القاهرة في ٢١ أيلول ١٩٩٧ لبحث تفاصيل تشغيل الشبكة في كانون الأول ١٩٩٧. ثانيا اجتماع اللجنة المشتركة لدول المشروع في انقرة في نيسان ١٩٩٧ لبحث الخطوات التنفيذية للمشروع واستكمال مرحلته الأولى قبل نهاية عام ١٩٩٨. ثالثا عقد اجتماع بين وزيري الكهرباء المصري والسوري في القاهرة في ٣حزيران ١٩٩٧ وأشار الوزير المصري الى انه سيتم في منتصف عام ١٩٩٨ الانتهاء من تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر وسوريا عبر الأردن، بينما ذكر نظيره السوري ان العمل يجري في سوريا لتنفيذ المشروع على اربع مراحل بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار يمولها الصندوق العربي للانماء ، وان الأولوية في التنفيذ ستكون للمرحلة الأولى لربط شبكات الدول العربية الثلاث ،وان المراحل الأخرى ستتضمن ربط الشبكة السورية بكل من الشبكتين اللبنانية والتركية قبل نهاية عام ١٩٩٨[٧١]

هناك مزايا عدة للمشروع الكهربائي منها:

١-تامين مصدر بديل للطاقة في حالة حدوث اعطال تؤدي الى انقطاع التيار الكهربائي ، وكذلك في حالة عدم قدرة محطات توليد الكهرباء على توفير الحاجة القصوى للاستهلاك المحلي ، ففي مثل هذه الحالات تنجم خسائر كبيرة للمؤسسات الصناعية والتجارية، وللمستهلك العادي تتجاوز تكلفة انتاج الكهرباء ذاتها، اذ تقدر الخسائر الناشئة عن هذه الأعطال بدولار واحد لكل كيلو واط /ساعة مقابل ٧ سنتات لتوليد كيلو واط/ ساعة من الكهرباء ، مما يعني ان تكلفة استيراد الكهرباء قد تكون اقل من تكلفة انتاجها محليا .

٢-التوفير في تكاليف تجهيز وصيانة محطات الطاقة الاحتياطية، ذلك ان الاختلاف بين الدول المعنية بالمشروع في الأوقات الاستثنائية لوصول حجم الحاجة والطلب على الكهرباء الى الحد

الأقصى يتيح للطرف الأقل حاجة توفير الحاجة القصوى للطرف الاخر خلال الأوقات بتكلفة ادنى من تكلفة تشغيل المحطات الاحتياطية، وأخيرة اعلى تكلفة في تشغيلها مقارنة بالمحطات العادية الكبيرة.

٣-اتاحة الفرصة للدول ذات الفائض ، أي تركيا وبدرجة ما مصر، حتى تحصل على عوائد بيع وتصدير فائضها الكهربائي الى دول المشروع ذات العجز.[٧٢]

الخاتمة

يمثل الاقتصاد ركيزة أساسية في العلاقات المصرية التركية ، ويمثل التعاون التركي المصري في المجال التجاري ومجال الطاقة الكهربائية ، نقطة مهمة وحيوية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فكلا الدولتين تعد مكملة للدولة الأخرى في المجال التجاري ، اذا ان مصر تعد تركيا بوابة مهمة للانطلاق نحو دول اسيا الوسطى ، وتركيا أيضا كانت تعد مصر بوابة للانطلاق نحو الدول العربية والافريقية.

كانت النخب السياسية في كلا الدولتين تعملان على تطوير العلاقات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص ، من خلال سعيهم في منتصف تسعينيات القرن الماضي الى رفع الميزان التجاري الى مليار دولار سنويا، فكانت زيارة مبارك في شباط ١٩٩٤ لتركيا وزيارة ديميريل في أيار من العام نفسه تهدف الى تطوير المجال التجاري بين البلدين كي يصل الى مليار دولار، وعلى الرغم من ان ذلك لم يتحقق في تلك المدة الا ان الميزان التجاري ارتفع بشكل كبير بينهما الامر الذي يدل على اهتمام الدولتين في رفع مستوى العلاقات التجارية.

اما في مجال الطاقة الكهربائية فكلا الدولتين تعدان من الدول المصدر لها، ولهذا كان هناك تعاون مصر تركي مع دول المنطقة من اجل ايجاد شبكة كهربائية تربط دول المنطقة مع دول العالم ، فساهمتا في العديد من المشاريع المهمة منها مشروع الربط الخماسي الذ كان يضم كلا الدولتين مع الأردن وسوريا والعراق.

الهوامش

[١] Bahri YilmazK, Actual situation and prospets of Turkeys Bilateral relation with Egypt potential and future cooperation, Bilkent university, (Ankara,1994), P.29

[٢] حسين توفيق إبراهيم ، مثلث العلاقات المصرية – التركية – الايرانية، المحددات والمسارات والافاق، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص٣٩٦ ، على الموقع:www.docudesk.com

[٣] عبدالمنعم المشاط، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، اعمال الندوة التي عقدت في الإسكندرية في الفترة من ١٥-٢٧ كانون الأول/ ١٩٩٤ ، (الإسكندرية، ١٩٩٥)، ص٣٣٦

[٤] Yilmaz.p.31

كان من صلاحيات اللجنة المشتركة متابعة تنفيذ الاتفاقيات بين البلدين بهدف ضمان تطبيقها الفعال وتشجيع تبادل الزيارات والاتصالات على جميع المستويات الممكنة واجراء المشاورات حول كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتشكيل لجان فرعية كلما دعت الضرورة لذلك على ان تقدم اللجان الفرعية تقارير عن اعمالها الى اللجنة المشتركة. (للتفاصيل عن تلك اللجنة ينظر: اتفاق بين جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تركيا بشان انشاء لجنة مشتركة مصرية تركية، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٠ في ٢٨ تموز ١٩٨٨، ص ص١٧٩٢-١٧٩٥

[٥] Türkiye Mısır Ekonomik, Teknik İşbirliği Ve Ticaret Ortak Komitesi Beşinci Dönem Protokolu'nun Onaylanmasına Dair Karar .6 Ağustos 1992 – No: 92/3371, in, ŞAHİN ÇAYLI, -2011 1981MISIR ARAP CUMHURİYETİ TÜRKİYE CUMHURİYETİ EKONOMİK VE TİCARİ İLİŞKİLERİ, Yüksek Lisans Tezi, MARMARA ÜNİVERSİTESİ, İstanbul, 2012, s.83

[٦] جريدة اخبار اليوم (مصرية) ١٩٩٣/١٠/٣٠على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٧] ينظر الجدول ص ١٠

[٨] Bahri Yilmaz, p.

[٩] الاهرام ، ٢٠٠٢/١/٥، تقرير مراسلين على الموقع: www.ahram.com

[١٠] محمد حسني السيد مبارك، ولد في كفر المصيلحة في المنوفية في ٤ايار١٩٢٨، حصل على تعليم عسكري في مصر وتخرج من الكلية الجوية سنة ١٩٥٠، اصبح قائدا للقوات الجوية في نيسان ١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٥ اختاره السادات نائبا لرئيس الجمهورية، وبعد اغتيال السادات تقلد رئاسة الجمهورية واصبح رئيسا لجمهورية مصر من عام ١٩٨١ وحتى اجباره على التنحي في ١١ شباط ٢٠١١. للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه من المنصة الى الميدان، دار الشروق ، ط٤، (القاهرة،٢٠١٣) ، ص٢١ وما بعدها .

[11] سليمان ديميريل، ولد عام ١٩٢٤، سياسي تركي ، عمل رئيسا للوزراء عدة مرات، وقع عليه انقلابين عندما كان رئيسا للوزراء عام ١٩٧١ و١٩٧٩، رئيس الجمهورية التركية للمدة ١٩٩٣–٢٠٠٠. للمزيد ينظر: فوزي محمد صالح وهب ال اسود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣–١٩٩٧، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٤٠ وما بعدها

[12] هي اتفاقية وقعت بين مصر وتركيا في ٣ كانون الأول ١٩٧٧، وكانت تهدف الى تطوير وتقوية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين الذي يسهم في تنمية اقتصادهما، والعمل على مساعدة كلا الطرفين للطرف الاخر قدر الإمكان لمواجهة احتياجاتهما من الخبرات والوثائق والتدريب، وتشكيل لجان مشتركة من اجل متابعة تنفيذ الاتفاقن وكان امد الاتفاقية خمس سنوات. ينظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٨، الجريدة الرسمية ،العدد ٥١، في ١٩٧٨/١٢/٢١، ص١٤٧٠

[13] كان يرافق الرئيس المصري عدد من الوزراء منهم وزير الخارجية عمر موسى ووزير التجارة والتموين احمد جويلي ووزير الاقتصاد محمود محمد ووزير الكهرباء ماهر اباظه. ينظر: جريدة الاهرام ١٩٩٤/٢/٢، على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[14] Mısır Arap Cumhuriyeti Hükümeti İle Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Ortak Yüksek Komisyon Kurulmasına İlişkin Anlaşmanın Onaylanması Hakında Karar, 15 Ağutos 1994 – No : 94/5979, in, ÇAYLI, A.G.E, S.88

[15] جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨،ص١٣٨ ؛ جريدة الوفد مصرية٧/٥/١٩٩٤، على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[16] جريدة الاهرام ١٩٩٤/٥/٨ على الموقع : www.cedej.bibalex.org

[17] المشاط، المصدر السابق، ص٣٣٩)

[18] عاطف محمد نجيب صدقي، مواليد ١٩٣٠ في محافظة القليوبية، حصل على ليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥١، وعلى دكتوراه الدولة من جامعة باريس عام ١٩٥٨، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات للمدة ١٩٨٢–١٩٨٦، رئيس وزراء ١٩٨٦–١٩٩٦، توفي عام ٢٠٠٥. ينظر: www.m.youm7.com

[١٩]تانسو تشللر ولدت في استنبول عام ١٩٤٦، اول امراة تتولى منصب رئيس الوزراء في تاريخ تركيا، انضمت الى حزب الطريق القويم وشاركت في انتخابات ١٩٩١ عن استنبول وفازت فيها كعضو في البرلمان، أصبحت رئيسة للوزراء للمدة ١٩٩٣-١٩٩٦، وبعد هزيمة انتخابية لها في تشرين الثاني ٢٠٠٢ تقاعدت عن الحياة السياسية. ينظر: www.ar.m.wikipedia.org

[٢٠]جريدة الاهرام ١٩٩٤/٧/٥، على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٢١]جلال عبدالله معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،(ابوظبي، ١٩٩٨)، ص٢٤

[٢٢] Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Mısır Arap Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Ekonomik Ve Teknik İşbirliği Anlaşmasının Onaylanması Hakkında Karar ,8 Ağustos 1994 – No: 94/5956, in, ÇAYLI, A.G.E, S.87

[٢٣]الجات هي اختصار للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وهي اتفاقية دولية غايتها تحرير التجارة في السلع بين الأطراف المتعاقدة من القيود الكمركية والقيود الكمية، وتنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة ، وتتيح تفاوضها التجاري في ظل مناخ يتسم بحرية التجارة. للتفاصيل ينظر: الجات النصوص الكاملة للاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة والقرارات الصادرة لها في مصر، جمع وترجمة محمود محمد أبو العلا ، على الموقع: www.eznaser.files.wordpress.com

[٢٤] المشاط، المصدر السابق، ص٣٤٠

[٢٥]معوض، العلاقات الاقتصادية، ص٢٤ ؛ معوض، صناعة ،ص٢٧٨

[٢٦]المشاط، المصدر السابق، ص٣٤٠

[٢٧] جريدة الاهرام ١٩٩٥/٩/١١ على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٢٨]ينظر الجدول ص ١١

[٢٩]نجم الدين اربكان ولد في سينوب في تركيا عام ١٩٢٦، حصل على الدكتوراه من جامعة اخن الألمانية في هندسة المحركات عام ١٩٥٦، سياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة الوزراء بين ١٩٩٦-١٩٩٧، عرف بتوجهاته الإسلامية. للتفاصيل ينظر: منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره

في السياسة التركية ١٩٦٩–١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت،٢٠١٢)، ص ١٥ ومابعدها

[٣٠]جريدة الاهرام ١٩٩٦/٧/١٣، على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٣١]جريدة الاهرام ١٩٩٦/٧/١٢ على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٣٢]احمد جويلي مواليد ١٩٣٧ في محافظة البحيرة ، أستاذ في الاقتصاد الزراعي ، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة، محافظ دمياط ١٩٨٤–١٩٩١، محافظ الإسماعيلية ١٩٩١–١٩٩٤، وزير التموين والتجارة ١٩٩٤–١٩٩٩، توفي عام ٢٠١٤ . ينظر: جريدة اليوم السابع، العدد ٤٩، ٢٩ أيلول ٢٠٠٩

[٣٣]جريدة الاهرام ١٩٩٦/٧/١٥، على الموقع: www.cedej.bibalex.org

[٣٤]الجنزوري مواليد ١٩٣٣ محافظة المنوفية ، بدأ مناصبه السياسية محافظا للوادي الجديد عام ١٩٧٦، وفي عام ١٩٧٧ عين مديرا لمعهد التخطيط القومين ، ثم زير للتخطيط عام ١٩٨٢،تولى رئاسة الوزراء في المدة ١٩٩٦–١٩٩٩. للتفاصيل ينظر :محمد الجوادي ، النخبة المصرية الحاكمة ١٩٥٢–٢٠٠٠، مكتبة مدبولي، (القاهرة ،٢٠٠٢)، ص٤٨٨–٤٩٥.

[٣٥] منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩–١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت،٢٠١٢)، ص٢٧١؛ Milliyet, 4/10/1996, S.21

[٣٦]وصل بالفعل حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا عام ١٩٩٧ الى حوالي ٧٠٣ مليون دولار. ينظر:عماد الضمير، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، (عمان، ٢٠٠٢)، ص٧٤

[٣٧] معوض ،صناعة ، ص١٣٩؛ معوض، العلاقات ، ص٢٣

[٣٨] معوض، العلاقات الاقتصادية، ص٢٣–٢

[٣٩]الصالح، المصدر السابق، ص٢٧١؛ معوض، صناعة،ص٢٧٨

[٤٠]للتفاصيل ينظر:

Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Mısır Arap Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Ticaret Anlaşması, Kabul Tarihi: ٠٧.١١.١٩٩٦ – Karar Sayısı: ٩٦/٨٨٠٠, in, ÇAYLI, A.G.E, S.91

[٤١]معوض، العلاقات، ص٢٥

[٤٢] جريدة الاهرام ١٩٩٧/٣/٢٦، على الموقع:

www.cedej.bibalex.org

[٤٣]الضمير، المصدر السابق، ص٧٤

[٤٤] ينظر الجدول ص ١١

[٤٥]جريدة الاخبار (مصرية) ١٩٩٨/٨/١١، على الموقع:

www.cedej.bibalex.org

[٤٦]تقرير مراسلين ، الاهرام ٢٠٠٢/١/٥ على الموقع:

www.ahram.org

[٤٧]ينظر الجدول ص ١١

[٤٨] ينظر الجدول ص ١١

[٤٩]المشاط، المصدر السابق ص٣٣٨ . تنتج مصر النفط من خمس مناطق رئيسة هي خليج السويس ودلتا النيل والصحراء الغربية والصحراء الشرقية والبحر المتوسط، ارتفعت الصادرات المصرية من النفط من ٢.٥ مليار دولار في الثمانينيات الى ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ينظر:

ÇAYLI, A.G.E, S.26

[٥٠]معوض العلاقات، ص١٧)

[٥١]توفيق، المصدر السابق، ص٣٩٧

[٥٢] تقرير معلومات ،تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت، ٢٠١٠، ص٣١؛ عمر موسى، كتابيه، دار الشروق، (القاهرة، ٢٠١٧)، على شبكة الانترنت على الموقع:

www.books.google.iq

[٥٣] الصالح، المصدر السابق، ص٢٧٦

[٥٤]عمرو محمود أبو زيد موسى ولد عام ١٩٣٦ في القاهرة، كان والده محمود ابوزيد موسى نائبا في مجلس الامة عن حزب الوفد، درس القانون وحصل على إجازة في الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧، مندوب مصر في الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، وزير للخارجية المصرية عام ١٩٩١، امين عام الجامعة العربية ٢٠٠١، ترشح للانتخابات المصرية عام ٢٠١٤ لكنه خسر فيها . ينظر:

www.ar.m.wikipedia.org

[٥٥]موسى، المصدر السابق على الموقع: www.books.google.iq

[٥٦] معوض، العلاقات ، ص٢٦؛ Milliyet, 15/6/1997, S.7

[٥٧]موسى، المصدر السابق، على الموقع: www.books.google.iq

[٥٨]تقرير معلومات تركيا والقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص٣١

[٥٩]معوض، العلاقات ، ص٢٨

[٦٠] ÇAYLI, A.G.E, S.84

[٦١]المشاط، المصدر السابق ، ص٣٢٩

[٦٢] جريدة اخبار اليوم(مصرية) ١٩٩٣/١٠/٣٠، على الموقع:

www.cedej.bibalex.org

[٦٣] ÇAYLI, A.G.E, S. ٨٧

[٦٤]جريدة الاهرام، ١٩٩٤/٢/٢، على الموقع:

www.cedej.bibalex.org

[٦٥] المشاط، المصدر السابق ، ٣٢٨

[٦٦] المصدر نفسه، ص٣٣٠

[٦٧]معوض ، صناعة، ص ١٤١؛ الضمير ، المصدر السابق، ص٨٢

[٦٨]معوض ، العلاقات، ص٧٧

[٦٩]المشاط، المصدر السابق ، ص٣٣١

[٧٠]معوض، العلاقات ،ص ٧٧

[٧١]المصدر نفسه ، ص ٧٧–٧٨

[٧٢]الضمير، المصدر السابق ،ص٨٢ ؛ معوض، العلاقات، ص٧٩–٨٠